

رد على البيان الصادر من مديرية الأمن العامة / أربيل

أصدر الأمن العام / أربيل، بياناً بصدد المقابلة التي أجراها مجلة (هلبون) العدد (٧) مع الشيخ علي بابير وردت فيه أقوال غير صحيحة ونرد على ذلك البيان بالنقاط التالية:

١- إن وجود جهاز أمني في نظرنا من الأمور اللازمة للحفاظ على أمن وسلامة شعب كردستان من أيدي كل من يحاول العبث بالأمن والاستقرار في كردستان ويحاول الإخلال بالأمن القومي ونشكر كل محاولة جيدة وعمل مفيد قدم للناس من هذا القبيل، ولكن الذي ينتقده الشيخ علي بابير وأغلب الناس في كردستان: هو أن لا يكون جهاز الأمن مستقلاً، ولا يتصل مباشرة بالحكومة، وأن يكون للسلطة الحزبية هيمنة عليه وأن يكون هذا الجهاز مصدر خوف ورعب للناس، وأن لا يُدعى الناس إلى التحقيق بإيعاز أو بأمر من المحكمة، وأن يُزجَّ الناس إلى السجون سنين دون محاكمة عادلة.

٢- نحن نتساءل هل يتزعزع الأمن والاستقرار في إقليم كردستان بأن تطالب الجهات المختصة أن لا يقبض على الناس ويدخلهم في السجون، وبقبيهم فيها مدة طويلة وغير محدودة، وإذا قبض على من يشك فيه أنه مشتبه به يحقق معه بسرعة وإذا لم تثبت إدانته يطلق صراحه في الوقت الذي تصدر المحكمة قرار براءته أو حين لم يثبت عليه شيء أثناء التحقيق، هذا المطلب كان ولا يزال من مطالب أمير الجماعة الإسلامية وأكد عليه مرات عديدة، من خلال جلسات المجلس الأعلى للأحزاب السياسية الكوردستانية ومن خلال مقابلاته مع الجرائد والمجلات المحلية، ونتساءل هل بهذا يتضرر الأمن والاستقرار أم بمجملات زج الناس إلى السجون وإبقائهم فيها مدة غير محدودة، دون أن يعرف مصيرهم من قبل أهليهم، ودون إجراء محاكمة عادلة لهم، وكان من نتائج زج الناس عموماً إلى السجون، وإبقائهم مدة غير محدودة في السجون، دون محاكمة عادلة، والتصرف المخالف للأعراف الدولية معهم أن وصفت (منظمة العفو الدولية) في ٢٠٠٨/٣/١٧ في تقرير لها أوضاع المسجونين في كردستان بـ(انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان). وكذلك تكشف الجمعية الأمريكية للكورد مظلومية السجناء بوضوح في تقرير لها وتقول نشعر بأن هناك تدخل حزبي في شئون الحاكم وأن المسجونين يعذبون مرات عديدة معنوياً وجسدياً كما جاءت في النقاط (٥، ٦، ٧).

٣- الاسمان اللذان وردا في بيان الأمن أولهم: (كاروان عارف عبدالله) أما طلبنا إطلاق سراحه كمؤيد للجماعة الإسلامية، وهو ابن عم الأخ ملا سلمان الذي التقى بالسيد نيجيرفان بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان خلال زيارته لظهران ووعده سيادته بتسهيل أمر إطلاق سراح أقربائه المسجونين، لذلك وبموجب هذا الوعد طلبنا إطلاق سراحه، ونحن بدورنا نشكر سيادة نيجيرفان بارزاني لما أمر بإطلاق سراح عدد من مسجونى الجماعة الإسلامية وإرسال معونة مادية لهم، أما بالنسبة للثاني: (محمد إسماعيل علي محمد أمين) فنحن لم نطالب به كما يقول البيان ولكن الذي طالبنا به هو (محمد إسماعيل محمد عرب) من أهالي قرية بشيريان والمعتقل منذ سنة (٢٠٠٤) ولم يحاكم إلى هذا اليوم، وحبذا لو تحدث جهاز الأمن عن (١٠) الأخرى الذين طالبنا دوماً بإطلاق سراحهم أو إحالتهم إلى المحكمة وعن سبب اعتقالهم، وعدم إحالتهم إلى المحكمة!!

٤- ومن الجدير بالذكر أن الشيخ علي بابير أمير الجماعة الإسلامية لحرصه على أمن الشعب واهتمامه بأمن إقليم كردستان طالب كلاً من رئيس إقليم كردستان ورئيس الحكومة بأن لا يعتدى على حقوق وحرية الإنسان الكوردي من قبل أجهزة الأمن، وطالبهما بمراجعة عامة لملفات المسجونين، ليس فقط مسجونى الجماعة الإسلامية، بل كل الذين لم تثبت إدانتهم وإطلاق سراحهم وعدم إبقائهم في السجون، لسد الطريق أمام المنظمات والجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان لكيلا يدخل إقليم كردستان مرة أخرى في القائمة السوداء مرة أخرى، ولم يكن أمير الجماعة الإسلامية قد دافع يوماً عن المدانين الذين ثبتت إدانتهم.

ونأمل أن لا يُصبح الحفاظ على الأمن العام من قبل جهاز الأمن مبرراً لزعزعة أمن الأفراد بأسلوب يخالف الشرع والقانون، ومن دون شك أن حدة أسلوب بيان (جهاز الأمن العام) الواضحة، تكشف للناس مستوى مسؤوليته واهتمامه بأمن الأفراد وحقوقهم.

مكتب الأمير

الجماعة الإسلامية الكوردستانية

٢٠٠٨/٤/١٢